

دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية المؤثرة في تقييم أداء المصارف الخاصة في سورية باستخدام التحليل العاملي (دراسة تطبيقية على مصرفي: بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر)

محمود عامودي¹ د.طالب أحمد²

(الإيداع: 14 آب 2024 ، القبول: 17 تشرين الأول 2024)

الملخص:

يهدف الباحث إلى دراسة وتحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات أداء المصارف الخاصة في سورية، وذلك للوصول إلى أهم متغيرات الأداء والمؤشرات المؤثرة فيها باستخدام التحليل العاملي، بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى طبيعة العلاقة بين متغيرات أداء المصارف الخاصة ومؤشرات التنمية الاقتصادية المؤثرة فيها في سورية بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء والتقارير الدورية من مصرف سورية المركزي والمصارف المدروسة لسلسلة زمنية تمتد بين (2010-2020). بينت نتائج الدراسة إمكانية تخفيض متغيرات أداء المصارف الخاصة من 6 متغيرات إلى عاملين أساسيين، وتخفيض متغيرات مؤشرات التنمية الاقتصادية المؤثرة في أداء هذه المصارف من 8 متغيرات إلى عاملين أساسيين أيضاً، بالإضافة إلى التوصل من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات أداء المصارف الخاصة ومؤشرات التنمية الاقتصادية المؤثرة فيها باستخدام نموذج الانحدار المتعدد إلى وجود تأثير معنوي لمؤشرات التنمية الاقتصادية على جميع متغيرات أداء المصارف الخاصة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل العاملي، أداء المصارف الخاصة ، مؤشرات التنمية الاقتصادية.

¹ طالب دكتوراه ، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

² أستاذ مساعد في قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

The study of economic development indicators affecting the performance evaluation of private banks in Syria using factor analysis (applied study on two banks: Bank Bimo Saudi French and Bank Syria and Overseas).

Mahmoud Amoudi ¹

Talib Ahmed ²

(Received:14 August 2024 , Accepted; 17 October 2024)

Abstract:

The researcher aims to study and analyze the economic development indicators and performance indicators of private banks in Syria in order to reach the most important performance variables and the indicators affecting them using factor analysis, in addition to trying to find the nature of the relationship between the performance variables of private banks and the economic development indicators affecting them in Syria by relying on the data published by the Central Bureau of Statistics and the periodic reports of the Central Bank of Syria and the studied banks for a time series between (2010–2020). The results of the study showed that the performance variables of private banks can be reduced from 6 variables to 2 basic factors, and the variables of economic development indicators affecting the performance of these banks can also be reduced from 8 variables to 2 basic factors, in addition to finding through studying the relationship between the performance variables of private banks and the economic development indicators affecting them using the multiple regression model that there is a significant impact of economic development indicators on all the studied performance variables of private banks.

Keywords: factor analysis, performance of private banks, economic development indicators.

¹ PhD Student, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

² Assistant Professor Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

1- المقدمة:

يشكل القطاع المصرفي الخاص دعامة أساسية للاقتصاد المحلي، حيث يلعب دوراً حيوياً في تمويل الاستثمارات، ودعم الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق النمو المستدام. وتعد مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، والتغيرات في سعر الصرف، من العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء المصارف الخاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية العميقة التي تعصف بسورية.

كما تواجه المصارف الخاصة مجموعة من التحديات الفريدة المتمثلة بالنزاعات المستمرة، والعقوبات الدولية، والانهيار الاقتصادي الذي ترافق معه تدهور حاد في القدرة الشرائية للمواطنين وتقلص في النشاط الاقتصادي العام والتي تؤثر بشكل كبير على أدائها وقدرتها على تقديم الخدمات المالية بشكل فعال.

وبالنظر إلى أهمية دور المصارف في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو في سورية كونها تمثل عموداً قوياً في البنية الاقتصادية، وتلعب دوراً حاسماً في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم الاستقرار المالي. فإن تحليل أداء هذه المصارف وفهم كيفية تأثير مؤشرات التنمية الاقتصادية على أدائها حاجة مهمة ليسلط الضوء على التحديات الراهنة ويساهم في تحديد العوامل التي تعيق النمو المصرفي ويقدم توصيات لتحسين السياسات الاقتصادية والمالية. (خيزران، 2022)

2- مشكلة البحث:

أدت النزاعات والظروف السياسية والأمنية غير المستقرة في سورية إلى تدهور كبير في النشاط الاقتصادي في سورية. وبسبب العقوبات الدولية والقيود على النظام المصرفي السوري واجهت المصارف صعوبات في الوصول إلى التمويل الخارجي اللازم لتلبية احتياجات القروض والتمويل الدولي. هذا يعني أن الطلب على القروض والخدمات المصرفية سيكون منخفضاً، مما يقلل من إيرادات المصارف وقدرتها على تحقيق الأرباح. كما أن التضخم المرتفع يقلل من قوة الشراء لدى الأفراد والشركات، مما يقلل من الودائع ويزيد من التحديات في إدارة السيولة لدى المصارف. وأن تدهور قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية يجعل من الصعب على المصارف جذب الودائع الأجنبية ويزيد من تكاليف تمويلها الخارجي.

كل هذه التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي حدثت منذ بداية الأزمة إلى أي مدى أثرت على أداء المصارف الخاصة، لذلك تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

هل مؤشرات التنمية الاقتصادية مؤثرة بشكل معنوي في أداء المصارف الخاصة المدروسة في سورية؟

3- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كونه يتناول واحد من أهم القطاعات في الاقتصاد السوري وهي المصارف، نظراً لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة مؤشرات أداء المصارف الخاصة في سورية ومؤشرات التنمية الاقتصادية المؤثرة فيها باستخدام التحليل العملي الذي يقوم باختصار هذه المؤشرات إلى عدد أقل من المتغيرات لتسهيل دراستها. كما يعد البحث أداة قيمة لتحليل الوضع الاقتصادي والمالي عن طريق فهم درجة تأثير مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل (النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، والبطالة...الخ) على أداء هذه المصارف، وبالتالي يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل، كما يوفر البحث بيانات وتحليلات تساعد المسؤولين الاقتصاديين في صنع القرارات الصائبة بشأن السياسات الاقتصادية والمصرفية.

4- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية وأهم مؤشرات أداء المصارف الخاصة المدروسة أيضاً.
- تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية باستخدام التحليل العاملي.
- تحليل أداء المصارف الخاصة في سورية باستخدام التحليل العاملي.
- تحديد طبيعة العلاقة (التأثير) بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات أداء المصارف الخاصة في سورية.

5- فرضيات البحث:

بناءً على تساؤل مشكلة البحث تم صياغة الفرضية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات التنمية الاقتصادية على أداء المصارف الخاصة المدروسة.

6- مواد البحث وطرقه:

- البيانات: تم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير السنوية للمكتب المركزي للإحصاء ومصرف سورية المركزي وميزانيات المصارف المدروسة.
- مكان وزمان البحث: نفذت هذه الدراسة خلال العامين 2023 و 2024 لبيانات تتضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات أداء المصارف الخاصة في الفترة الممتدة بين (2010-2020) في سورية. وهي سلسلة زمنية هامة جداً لأنها تضم 10 سنوات منذ بداية الأزمة في عام 2011 بالإضافة إلى سنة 2010 لكشف الفروق بينها وإظهار التغيرات والتطورات الكبيرة التي حصلت في هذه المؤشرات خلال هذه المدة، والاكتفاء بهذه السلسلة الزمنية بسبب إيجاد صعوبة في توفير بعض البيانات بعد هذه المدة. وهي مناسبة لإجراء التحليل العاملي الذي يشترط وجود 10 مفردات على الأقل لكل متغير.

- مجتمع وعينة البحث:

- مجتمع البحث: هي المصارف الخاصة في سورية
- عينة البحث: بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر (لأنهما اثنان من أهم المصارف الخاصة في سورية انتشاراً وتعاملاً).

- متغيرات البحث:

- المتغيرات التابعة: مؤشرات أداء المصارف الخاصة (قيمة السهم، الموجودات، حقوق المساهمين، ودائع الزبائن، صافي التسهيلات، الأرباح).
- المتغيرات المستقلة: مؤشرات التنمية الاقتصادية (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، عرض النقود، البطالة).

- برامج التحليل الإحصائي:

- تم الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي IBM Spss 22
- منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام عينة من المصارف السورية الخاصة (بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر)، وذلك من خلال استخدام البيانات والتقارير المالية والميزانيات التي تنشرها المصارف المدروسة، ومنشورات مصرف سورية المركزي، حيث تم استخراج متغيرات الدراسة منها، ومن ثم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات، ومن ثم تحليل النتائج التي تم التوصل إليها.

7- الدراسات السابقة:

1- دراسة (خيزران، 2022) بعنوان: أثر الأزمة السورية في أداء المصارف السورية الخاصة باستخدام نموذج

:CAMEL

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم أداء المصارف السورية الخاصة للحكم على تأثير الأزمة السورية في أداء القطاع المصرفي في سورية من خلال مؤشرات نموذج CAMEL. نتج عن الدراسة أن السيولة، وحجم المصرف يؤثران بشكل طردي في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما جودة الأصول، وجودة الإدارة، والقدرة على الربح يؤثرون بشكل عكسي في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال تؤثر بشكل طردي في العائد على الأصول، بينما تؤثر بشكل عكسي في العائد على حقوق الملكية، وبما أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية تأثرا بشكل عكسي بمؤشرات نموذج CAMEL التي استخدمت كمتغيرات مستقلة لتوضيح أثر الأزمة في الأداء المصرفي، فإن الأزمة السورية أثرت بشكل سلبي في أداء المصارف السورية الخاصة.

2- دراسة (نفاذي، 2018) بعنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير تقلبات أسعار الصرف في الأداء المالي لبنك خليج الجزائر وذلك بالاستعانة بالنموذج القياسي، بالإضافة إلى الإحاطة بالجوانب النظرية لسعر الصرف والخطر الناجم عن تقلباته، وإبراز أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك.

وخلصت الدراسة إلى أن لتقلبات أسعار الصرف تأثير على كل من نسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة ونسبة السيولة العامة، بينما لم تؤثر على نسبة العائد على الأموال الخاصة. وأن سعر الصرف يتأثر بعدة عوامل منها التضخم، سعر الفائدة، رصيد الميزان التجاري.

3- دراسة (مزيق، 2014) بعنوان: تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد

المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة:

- تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية.
- تختلف العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وكان أكثر العوامل تأثيراً الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية، السياسة النقدية وأسعار الفائدة. بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف أقل العوامل تأثيراً.
- لا توجد فروق دالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

4- دراسة (Obiora ، 2022) بعنوان:

The effect of economic growth on banking system performance

هدفت الدراسة إلى مقارنة الأنظمة المصرفية بين 23 دولة أفريقية تقع جنوب الصحراء الكبرى و14 دولة متقدمة بين عامي 1981 و2018. بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الأداء المصرفي والتنمية الاقتصادية، من خلال دراسة أثر النمو الاقتصادي على أداء المصارف.

بينت النتائج أن التنمية الاقتصادية في بلدان أفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى تؤثر على الإقراض المصرفي التجاري وترفع معدلات الإقراض وتزيد من حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص وتقلل من عدد القروض المتعثرة. كما تؤثر التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة تأثيراً إيجابياً على معدلات الإقراض، ومعدلات الائتمان المحلي للقطاع الخاص، وعدد القروض المتعثرة. وأن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني من مشاكل في الأداء المصرفي ككل.

5- دراسة (Shalchi، 2015) بعنوان:¹

An Analysis of the Performance of the Canadian Banks during the Global Financial Crisis

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمة العالمية على النظام المصرفي الكندي، وكذلك العثور على نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام المصرفي.

أظهرت النتائج تأثر أداء المصارف الكندية بالأزمة المالية خلال عامي 2008 و2009 ، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل أداء المصارف خلال سنوات الدراسة يشير إلى أن المصارف الكندية تتمتع برأس مال جيد، وتعمل بكفاءة بهدف تحقيق الربحية، وبينت أنه يمكن تخفيض مستوى مخاطر المصارف في كندا من خلال حجز مقبول للسيولة، وفيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية، فإن معدل الفائدة هو المؤشر الوحيد الذي له تأثير على عوامل الربحية، كما وجدت الدراسة أن هناك انخفاضاً في الأداء الكلي خلال الأزمة المالية العالمية، ولم تتمكن الإدارات من تغطية نفقات التشغيل من خلال دخل حقوق الملكية، وهذا أدى إلى عدم جدوى أداء النظام المالي الكندي خلال سنوات الأزمة.

8- الإطار النظري:

8-1 مؤشرات التنمية الاقتصادية:

8-1-1 معدل التضخم:

يعبر التضخم عن وجود اختلال في الهيكل الاقتصادي بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية، وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية:

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد (زيادة الطلب على العرض)، وتعود لحدوث اختناقات في الإنتاج ناتجة عن حصول كوارث طبيعية، أو حصار اقتصادي، أو نقص في عوامل الإنتاج. (بركات، 2010)
- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج أو بنسبة أكبر منه، وتعود لزيادة الإصدارات النقدية، أو زيادة التحويلات من الخارج وغيرها من العوامل الأخرى.
- معدل التضخم هو مقياس يعبر عن نسبة الزيادة في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

¹ <http://hdl.handle.net/11129/2533>

8-1-2 سعر الصرف:

ظهرت النقود نتيجة للتطور الطويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجمالات و تعرف على أنها وسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ومقياس تقوم على أساسه السلع والخدمات ، وذلك في إطار التعامل ضمن الدولة الواحدة التي تستخدم عملة واحدة، أما عند قيام الدولة بالتعامل مع العالم الخارجي فإن ذلك يترتب عليه تغيير عملتها مع عملات شركائها التجاريين، وبالتالي تظهر مشكلة حساب القيمة التبادلية لعملة الدولة وهذا أدى إلى قيام عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف نجم عن التجارة بين هذه الدول.

ويقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم ، وبعبارة أخرى عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. (سليمان، 2016)

8-1-3 معدل سعر الفائدة:

سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه المقترضون مقابل استخدامهم الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة ويعد تكلفة عندما تدفعه المصارف على الودائع المصرفية بينما يعتبر إيراد عندما تحصل عليه من القروض التي تمنحها. ويعبر معدل سعر الفائدة عن النسبة المئوية التي يحددها البنك المركزي أو المؤسسات المالية كتكلفة لاستخدام الأموال المقترضة أو كمكافأة للمدخرين. (فاضل، 2019)

8-1-4 الاستثمار:

- لتوضيح مفهوم الاستثمار هنالك العديد من التعريفات الخاصة بالاستثمار التي وردت في الأدبيات الاقتصادية.
- حيث يعرف الاستثمار بأنه: عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة.
 - كما يعرف بأنه: الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال أو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وللحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها. (سليمان، 2006)

8-1-5 الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية):

- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة
- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بأنه: إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة. (ناصر الدين، 2015)
- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بأنه: إجمالي قيم السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والاستثماري والحكومي وصافي التعامل الخارجي.

8-1-6 الإنفاق الحكومي:

هو شراء وتوفير السلع وتقديم الخدمات، والتي تشمل الاستهلاك العام والاستثمار العام، بالإضافة إلى مدفوعات التحويل والتي هي عبارة عن تحويلات رأس المال وتحويلات الدخل، والدفاع عن الدولة، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، ومزايا الرفاهية. (نفادي، 2018)

8-1-7 عرض النقود:

هو عبارة عن القدرة الشرائية عند الأفراد، ويشار له بتوافر النقود أي أن الأصول السائلة في القطاع الاقتصادي تعتمد على تبادل الخدمات والسلع، وتؤدي زيادة عرض النقود إلى ظهور تضخم اقتصادي، أما انخفاض عرضها فينتج عنه ظهور البطالة، والانكماش، وخمول القدرة على الإنتاج. ويعرف عرض النقود بأنه النقد المتداول بالإضافة إلى المال الموجود ضمن الحسابات المصرفية، ولا يشمل عرض النقود أي شكل آخر من أشكال الثروة المالية، كالأسهم أو الاستثمارات المالية، كما لا يشمل الأدوات الائتمانية، كالرهن العقاري، والقروض المالية. ومن التعريفات الأخرى لعرض النقود أنه الرصيد الكلي من العملات، والأدوات المالية السائلة التي يتم تداولها في اقتصاد دولة معينة. (فاضل، 2019)

8-1-8 معدل البطالة:

- تعرف البطالة على أنها: التعطل التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج.
- وتعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه. (العقاد، 2014)
- ومعدل البطالة هو نسبة الأفراد الذين يبحثون عن عمل وغير قادرين على الحصول عليه إلى إجمالي القوة العاملة في بلد معين خلال فترة زمنية محددة.

8-2 مؤشرات أداء المصارف الخاصة:

مؤشرات الأداء المالي للمصارف الخاصة تعتبر أدوات هامة لتقييم الوضع المالي للمصرف، ودراسة مدى كفاءته واستدامته. فيما يلي شرح لأهم هذه المؤشرات:

8-2-1 قيمة السهم:

- تشير إلى السعر السوقي للسهم الواحد في السوق المالية. وتعكس هذه القيمة مدى ثقة المستثمرين في أداء البنك وربحيته المستقبلية.

- إذا كانت قيمة السهم ترتفع، فهذا قد يعكس توقعات إيجابية حول أداء البنك وربحيته المستقبلية.

8-2-2 الموجودات (الأصول):

- تمثل مجموع الأصول التي يمتلكها البنك، وتشمل الأصول المالية مثل القروض، الاستثمارات، النقود في المصرف، والممتلكات الأخرى. (ناصر الدين، 2015)

- زيادة الموجودات تشير إلى توسع أنشطة البنك وزيادة قدرته على منح التسهيلات الائتمانية.

8-2-3 حقوق المساهمين:

- تمثل الفرق بين مجموع الأصول والالتزامات (الخصوم) وتظهر القيمة الصافية للمصرف بعد سداد جميع الديون.

- يعتبر هذا المؤشر مهماً لتقييم قوة المصرف المالية، وهو يعكس مدى تماسك الوضع المالي للمساهمين.

8-2-4 ودائع الزبائن:

- تشير إلى إجمالي الأموال التي قام العملاء بإيداعها في المصرف، مثل حسابات التوفير، والودائع الجارية، والودائع الثابتة. (مزيق، 2014)

- زيادة ودائع العملاء عادة ما تعتبر علامة إيجابية على ثقة العملاء بالبنك، وتزيد من سيولة المصرف.

8-2-5 صافي التسهيلات الائتمانية:

- يمثل إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف للعملاء بعد خصم المخصصات اللازمة.

-يشير إلى مدى انخراط المصرف في تقديم القروض والخدمات المالية للقطاعين الخاص والعام.

8-2-6 الأرباح:

- تشير إلى الأرباح الصافية التي حققها البنك بعد خصم جميع التكاليف والمصاريف والضرائب.

- تعتبر الأرباح المؤشر الأكثر أهمية بالنسبة للمساهمين لأنه يعكس قدرة البنك على تحقيق العائدات.

وفيما يلي الجدول (1) يوضح أهم مؤشرات أداء بنك بيمو السعودي الفرنسي من عام 2010 حتى عام 2020 وهي سلسلة زمنية جيدة لإعطاء فكرة عن التغيرات والتقلبات التي حصلت بالمؤشرات المالية للمصارف بسبب الأزمة في سورية.

الجدول رقم (1): بيانات مؤشرات أداء بنك بيمو السعودي الفرنسي

السنوات	قيمة السهم	الموجودات	حقوق المساهمين	ودائع الزبائن	صافي التسهيلات	الأرباح
2010	1987	114761468	4992680	103560475	36854440	668
2011	1183	75642066	6944197	61728663	32935436	660
2012	140	83892286	6984838	70067770	26421484	41
2013	261	117225047	8954165	98882564	23897507	1979
2014	353	138895470	11257602	118170200	27439001	2332
2015	332	171914630	17911367	138253190	36596288	6673
2016	340	234795067	28263750	185527086	34628020	10341
2017	609	251029299	26006993	198943938	42898606	2094
2018	999	304216479	29613466	249488111	75992804	3576
2019	795	321520457	31485784	259631309	98639339	2698
2020	756	655409034	74932118	533853123	97084797	43283

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك بيمو السعودي الفرنسي

وأيضاً الجدول (2) يوضح أهم مؤشرات أداء بنك سورية والمهجر من عام 2010 حتى عام 2020

الجدول رقم (2): بيانات مؤشرات أداء بنك سورية والمهجر

السنوات	قيمة السهم	الموجودات	حقوق المساهمين	ودائع الزبائن	صافي التسهيلات	الأرباح
2010	1575	92140639	4966664	83483479	30353049	713
2011	875	69493737	5496555	58653236	21230588	570
2012	144	56754214	5581415	48515771	13777919	61
2013	216	91885560	5736805	61282733	9613752	173
2014	229	105420202	7716151	70179146	6942736	1987
2015	235	143122289	14109262	84169307	5857661	6401
2016	266	195223577	21906891	108920744	4150351	7802
2017	772	179272431	21431881	104359797	4555360	-756
2018	1033	169776621	24558340	107878460	9717523	3089
2019	714	138285400	24775835	91196127	14966209	222
2020	596	301007186	58582976	189422116	11031839	33807

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك سورية والمهجر

9- النتائج والمناقشة:

سيتم تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات أداء المصارف باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي فقط، من أجل اختصار المتغيرات بعدد أقل من العوامل لكي يتم دراسة التأثير فيما بينها.

9-1 تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية باستخدام التحليل العاملي:

تم جمع بيانات أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية بالأسعار الجارية كما يوضحه الجدول (3) بثمانية عوامل الذي أرقامهم هي عبارة عن: معدل التضخم، معدل سعر الفائدة ومعدل البطالة(%)، الاستثمار وعرض النقود (ألف ليرة سورية)، الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي (مليون ليرة سورية)، سعر الصرف(ليرة سورية).

الجدول رقم (3): بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية

السنوات	التضخم	سعر الصرف	سعر الفائدة	الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي	عرض النقود	البطالة
2010	4.4	46.5	4.3	337421	2,835	754	2039278	8.6
2011	6.3	48.3	6.1	380000	3,253	835	1906372	14.9
2012	36.5	64.7	8	375000	3,025	1,327	1903382	39
2013	82.4	108.9	9	275000	2,938	1,383	2338816	40.6
2014	22.5	154.2	9	380000	3,612	1,390	2659007	44.5
2015	38.5	237.2	9	410000	4,733	1,554	3193922	48.4
2016	47.7	460.6	9	510000	6,117	1,980	3927196	36.1
2017	18.1	492.5	9	678000	8,317	2,660	3921608	32.6
2018	0.9	436.5	8.8	825000	9,588	3,187	3656100	30.3
2019	13.4	436.5	7.8	110000	11,904	3,882	3810734	31.2
2020	114.2	879.7	7	130000	17,270	4,000	4150000	20.9

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء

9-1-1 اختبار KMO:

يبين الجدول (4) أن اختبار بارتليت يظهر وجود ارتباطات كبيرة بين المتغيرات وأن التحليل العاملي ممكن من ناحية الارتباطات، لكن قيمة قياس KMO تساوي 0.470 وهي أقل من 0.50 وهذا يدل أنه ليس علينا زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي، ولا نحكم بكفاية حجم العينة.

الجدول رقم (4): اختبار كايزر.

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.470
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square
	95.140
	df
	28
	Sig.
	.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

9-1-2 القيم الأولية والمستخلصة للاشتراكيات:

حيث أن القيم الأولية للاشتراكيات تؤخذ مساوية للواحد في طريقة المكونات الأساسية (Component Analysis) (Principal) في حالة اعتماد مصفوفة الارتباط وتؤخذ الاشتراكيات مساوية لتباين كل متغير في حالة اعتماد مصفوفة التباينات. (أمين، 2008)

يبين الجدول (5) إن القيمة المستخلصة لاشتراكية متغير الناتج المحلي الإجمالي مثلاً تشير إلى 0.982 من التباينات في قيم متغير الناتج المحلي الإجمالي تفسرها العوامل المشتركة وهي أعلى قيمة. وفي حالة الحصول على قيمة أصغر

من 0.5 لاشتراكية أحد المتغيرات فهذا يشير إلى عدم أهمية المتغير ويوصي باستبعاده من التحليل، لذلك سنقوم بدراسة نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية بعد استبعاد متغيري التضخم والإنفاق الحكومي لأنها أقل من 0.5. الجدول رقم (5) : القيم الأولية والمستخلصة للاشتراكيات.

	Initial	Extraction
التضخم	1.000	.274
الصرف	1.000	.957
الفائدة	1.000	.935
الاستثمار	1.000	.938
الناتج	1.000	.982
الإنفاق	1.000	.192
النقود	1.000	.811
البطالة	1.000	.963

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Spss

برنامج

9-1-3 اختبار KMO بعد حذف متغيري التضخم والإنفاق الحكومي:

يتضح من الجدول (6) قيمة قياس KMO تساوي 0.550 بعد حذف متغيري التضخم والإنفاق الحكومي وهي أكبر من 0.50 بعد أن كانت 0.470 وأن اختبار بارتليت يظهر وجود ارتباطات كبيرة بين المتغيرات أيضاً، فهذا يدل على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي، لذلك نحكم بكفاية حجم العينة.

الجدول رقم (6): اختبار كايزر.

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.550
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square
	84.052
	df
	15
	Sig.
	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

9-1-4 القيم الأولية والمستخلصة للاشتراكيات:

إن اشتراكية المتغير هي مجموع مربعات تشبعات المتغير بالعوامل المستخلصة ، وكما يوضح الجدول (7) أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات، وأن أقل نسبة هي 0.908 لمتغير عرض النقود حيث زادت قيمتها بعد أن كانت 0.811 قبل حذف متغيري التضخم والإنفاق الحكومي.

الجدول رقم (7): القيم الأولية والمستخلصة للاشتراكيات.

	Initial	Extraction
الصراف	1.000	.959
الفائدة	1.000	.969
الاستثمار	1.000	.937
الناتج	1.000	.974
النقود	1.000	.908
البطالة	1.000	.950

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Spss

برنامج

9-1-5 التباين المف1سر والجذور الكامنة للعوامل المستخلصة:

نحصل على القيم الخاصة المرتبطة مع كل مكون خطي (عامل) قبل استخراج العوامل الأساسية و بعد الدوران و تمثل القيم الخاصة بكل عامل التباين الذي يفسره ذلك المكون الخطي، وأظهرت القيم الخاصة بشكل نسبة مئوية من التباين المفسر. (سلمان، 2012)

الجدول رقم (8): التباين المفسر والجذور الكامنة للعوامل المستخلصة.

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3.699	61.654	61.654	3.699	61.654	61.654	3.687	61.444	61.444
2	1.998	33.300	94.954	1.998	33.300	94.954	2.011	33.509	94.954
3	.190	3.164	98.117						
4	.058	.967	99.084						
5	.053	.885	99.969						
6	.002	.031	100.000						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

يبين الجدول (8) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات أو العوامل) ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي (6) بقدر عدد المتغيرات ، ومنه نجد:

- 1- إن العامل الأساسي الأول يفسر 61.654 % من التباينات الكلية لمتغيرات مؤشرات التنمية الاقتصادية والعامل الأساسي الثاني يفسر 33.300% من التباين الكلي للمتغيرات أما ما يفسره العامل الأساسي السادس 0.031 % من التباين الكلي للمتغيرات وهكذا تنخفض أهمية العوامل بانخفاض النسبة التي يفسرها كل عامل.
- 2- إن العامل الأساسي الأول له أكبر قيمة خاصة تساوي 3.699 أما القيمة الخاصة بالعامل الأساسي الثاني فإن قيمته تساوي 1.998 ، في حين أن بقية المركبات الأساسية تملك قيمة أقل من الواحد الصحيح .
- 3- تم استخراج العوامل التي تزيد قيمتها الخاصة عن الواحد الصحيح حسب معيار Kaiser و الحصول في النهاية على عاملين أساسيين .
- 4- إن العاملين الأساسيين التي تم استخراجهما يفسران نسبة 94.954 % من التباين الكلي لمتغيرات العوامل المؤثرة على الإنتاج وهي نسبة جيدة جداً.
- 5- نلاحظ بعد الدوران لم تتغير النسب كثيراً .

9-1-6 مصفوفة التشبعات:

يعرض الجدول (9) مصفوفة التشبعات الناتجة عن الدراسة السابقة قبل إجراء عملية تدوير المحاور ، وتحتوي هذه المصفوفة على قيم التشبع على كل عامل. ومنه نستنتج ما يلي: إن المتغيرات ذات التشبعات المرتفعة على العامل الأول تتعلق بمتغير سعر الصرف والاستثمار والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود. نلاحظ أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول كان متغير سعر الصرف حيث كان تشبع متغير سعر الصرف بالعامل الأول 0.979 وأضعفهم تشبعاً بالعامل الأول كان متغير معدل البطالة -0.035 .

وإن المتغيرات ذات التشبعات المرتفعة على العامل الثاني تتعلق بمعدل الفائدة ومعدل البطالة فكان تشبع متغير معدل البطالة بالعامل الثاني 0.974.

الجدول رقم (9) : مصفوفة التشبعات.

	Component	
	1	2
السعر	.979	-.012
الفائدة	.235	.956
الاستثمار	.941	-.226
الناتج	.970	-.182
النقود	.926	.227
البطالة	-.035	.974

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

9-1-7 تدوير المحاور (التدوير المتعامد):

لدى تطبيق الدوران المتعامد حسب طريقة Varimax على المتغيرات حصلنا على الجدول الخاص بمصفوفة العوامل الأساسية المدورة التي تحوي قيم تشبع العوامل لكل متغير على كل عامل بعد التدوير . (أبو فايد، 2016)

الجدول رقم (10) مصفوفة العوامل الأساسية المدورة.

	Component	
	1	2
الصراف	.977	.072
الفائدة	.152	.973
الاستثمار	.957	-.144
الناتج	.982	-.098
النقود	.903	.305
البطالة	-.118	.967

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

يوضح الجدول (10) نتائج التدوير المتعامد للعوامل الأساسية ومنه نجد أن العوامل لم تتغير قبل التدوير وبعده كما يلي: إن المتغيرات ذات التشيع المرتفع على العامل الأول تتعلق بمتغير سعر الصرف والاستثمار والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود. والمتغيرات ذات التشيع المرتفع على العامل الثاني تتعلق بمعدل الفائدة ومعدل البطالة.

9-1-8 معاملات العوامل المستخلصة:

يبين الجدول (11) مصفوفة معاملات العوامل المستخلصة وتحسب هذه المعاملات من مصفوفة التشيعات السابقة في الجدول (9)، وقيمة معامل المتغير للعامل تساوي قيمة تشيع هذا المتغير للعامل مقسوماً على الجذر الكامن للعامل . فمثلاً معامل متغير سعر الصرف للعامل الأول يمكن حسابه على الشكل التالي:

$$0.264 = \frac{0.979}{3.699} = \frac{\text{تشيع متغير سعر الصرف للعامل الأول}}{\text{الجذر الكامن للعامل الأول}}$$

الجدول رقم (11): مصفوفة معاملات العوامل المستخلصة.

	Component	
	1	2
الصراف (X_1)	.264	.017
الفائدة (X_2)	.022	.482
الاستثمار (X_3)	.263	-.091
الناتج (X_4)	.269	-.068
النقود (X_5)	.240	.135
البطالة (X_6)	-.051	.485

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Spss

برنامج

9-1-9 تحديد قيم العوامل الأساسية :

تمكنا باستخدام طريقة التحليل العاملي من تخفيض عدد متغيرات مؤشرات التنمية الاقتصادية إلى عاملين أساسيين. الجدول رقم (12): قيم العوامل المستخرجة.

السنوات	(F_1) العامل الأول	(F_2) العامل الثاني
2010	-0.91155	-2.06851
2011	-0.88874	-1.29731
2012	-0.96263	.24538
2013	-0.87590	.71623
2014	-0.64056	.88244
2015	-0.34169	1.09679
2016	.28876	.69251
2017	.59058	.47981
2018	.65622	.22613
2019	1.02542	-0.13414
2020	2.06010	-0.83933

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

لذلك فإن الجدول (12) يمثل قيم العاملين الأساسيين المستخلصة لمؤشرات التنمية الاقتصادية واستخدامها لدراسة علاقة الانحدار المتعدد بينها وبين العوامل المستخلصة في مؤشرات أداء المصارف الخاصة. ومنه نستنتج أن:

(F_1) يمثل العامل المستخلص الذي يمثل متغيرات سعر الصرف والاستثمار والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود.

(F_2) يمثل العامل المستخلص والذي يمثل متغيري معدل الفائدة ومعدل البطالة.

أي أن المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن معدلات ترتبط فيما بعضها لتشكل عامل واحد لأنها عبارة عن نسب مئوية، فيما المؤشرات التي تعبر عن قيم ترتبط مع بعضها لتشكل العامل الآخر.

9-2 تحليل مؤشرات أداء المصارف الخاصة في سورية باستخدام التحليل العاملي:

يوضح الجدول (13) سلسلة زمنية لمؤشرات أداء المصارف الخاصة المدروسة في سورية. إن بيانات أداء المصرفين المدروسين (بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر) متجانسة ومتقاربة من بعضها، لذلك تم أخذ المتوسط الحسابي لبيانات أداء هذين المصرفين في كل سنة. حيث قيمة السهم (ليرة سورية). الموجودات، حقوق المساهمين، ودائع الزبائن، صافي التسهيلات (ألف ليرة سورية). الأرباح (مليون ليرة سورية)

الجدول رقم (13): بيانات أداء المصارف الخاصة في سورية.

السنوات	قيمة السهم	الموجودات	حقوق المساهمين	ودائع الزبائن	صافي التسهيلات	الأرباح
2010	1781	103,451,054	4,979,672	93,521,977	33,603,745	520
2011	1029	72,567,902	6,220,376	60,190,950	27,083,012	615
2012	142	70,323,250	6,283,127	59,291,771	20,099,702	29
2013	238.5	104,555,304	7,345,485	80,082,649	16,755,630	1,076
2014	291	122,157,836	9,486,877	94,174,673	17,190,869	2,160
2015	283.5	157,518,460	16,010,315	111,211,249	21,226,975	6,537
2016	303	215,009,322	25,085,321	147,223,915	19,389,186	3,096
2017	690.5	236,132,471	23,719,437	151,651,868	23,726,983	669
2018	1016	236,996,550	27,085,903	178,683,286	42,855,164	3,333
2019	754.5	229,902,929	28,130,810	175,413,718	56,802,774	1,460
2020	676	478,208,110	66,757,547	361,637,620	54,058,318	38,545

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المدروسة

بتطبيق منهجية التحليل العاملي واتباع الخطوات السابقة في تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية نحصل على:

9-2-1 اختبار KMO:

يتضح من الجدول (14) قيمة قياس KMO تساوي 0.532 وهي أكبر من 0.50 ذلك يدل على كفاية حجم العينة، واختبار بارتلليت يدل على ارتباطات كبيرة بين المتغيرات، كل هذا يدل على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي.

الجدول رقم (14) : اختبار كايزر.

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.532
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square
	df
	Sig.
	96.972
	15
	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

9-2-2 القيم الأولية والمستخلصة للاشتراكيات:

يوضح الجدول (15) أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات. نلاحظ عدم الحصول على قيمة صغيرة لاشترافية أحد المتغيرات فهذا يشير إلى أهمية جميع المتغيرات ولا نقوم بحذف أي متغير .
الجدول رقم (15) القيم الأولية والمستخلصة للاشتراكيات.

	Initial	Extraction
السهم	1.000	.934
الموجودات	1.000	.966
المساهمين	1.000	.988
ودائع	1.000	.991
التسهيلات	1.000	.839
الأرباح	1.000	.844

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Spss

برنامج

9-2-3 التباين المفسر والجذور الكامنة للعوامل المستخلصة:

يبين الجدول (16) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي (6) بقدر عدد المتغيرات ، ومنه نجد :

- 1- إن العامل الأساسي الأول يفسر 61.654 % من التباينات الكلية لمتغيرات مؤشرات أداء المصرفين .
- 2- تم استخراج العوامل التي تزيد قيمتها الخاصة عن الواحد الصحيح حسب معيار Kaiser و الحصول في النهاية على عاملين أساسيين .
- 3- إن العاملين الأساسيين التي تم استخراجهما يفسران نسبة 92.701 % من التباين الكلي لمتغيرات مؤشرات أداء المصرفين وهي نسبة جيدة جداً.

الجدول رقم (16): التباين المفسر والجذور الكامنة للعوامل المستخلصة.

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.326	72.098	72.098	4.326	72.098	72.098	4.206	70.099	70.099
2	1.236	20.603	92.701	1.236	20.603	92.701	1.356	22.602	92.701
3	.289	4.819	97.521						
4	.142	2.370	99.891						
5	.005	.091	99.982						
6	.001	.018	100.000						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

9-2-4 مصفوفة التشبعات:

يعرض الجدول (17) مصفوفة التشبعات الناتجة عن الدراسة السابقة قبل إجراء عملية تدوير. ومنه نستنتج ما يلي: إن المتغيرات ذات التشبعات المرتفعة على العامل الأول تتعلق بمتغير الموجودات وحقوق المساهمين وودائع الزبائن وصافي التسهيلات الائتمانية والأرباح.

وإن المتغيرات ذات التشبعات المرتفعة على العامل الثاني تتعلق بسعر السهم.

الجدول رقم (17): مصفوفة التشبعات.

	Component	
	1	2
السهم	.121	.959
الموجودات	.976	-.114
المساهمين	.984	-.144
ودائع	.994	-.055
التسهيلات	.776	.487
الأرباح	.895	-.208

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

9-2-5 تحديد قيم العوامل الأساسية :

الجدول رقم (18): قيم العوامل المستخرجة.

السنوات	(Z_1) العامل الأول	(Z_2) العامل الثاني
2010	-.85888	2.00558
2011	-.84434	.64344
2012	-.68178	-.94239
2013	-.56580	-.91581
2014	-.44986	-.84782
2015	-.12078	-.83079
2016	.12901	-.87187
2017	.04382	-.11496
2018	.26600	.90355
2019	.37793	.91363
2020	2.70469	.05743

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

يوضح الجدول (18) قيم العوامل الأساسية المستخرجة لمؤشرات أداء المصارف المدروسة، ومنه نجد:

(Z_1) ويمثل العامل المستخلص في أداء المصرفين الذي يمثل متغيرات الموجودات وحقوق المساهمين وودائع الزبائن وصافي التسهيلات الائتمانية والأرباح.

(Z₂) ويمثل العامل المستخلص والذي يمثل سعر السهم.

بعد تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات أداء المصارف باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي، نلاحظ أن قيم الاشتراكيات والتشبعات للمتغيرات كانت جميعها أكبر من 0.5 ، وبالتالي هذا تأكيد على نتائج التحليل العاملي الاستكشافي وأن العوامل المستخلصة ممثلة تمثيلاً مناسباً للمتغيرات. كما أن قيم KMO كانت أكبر من 0.5 أيضاً وهذا يدل على كفاية حجم العينات المدروسة.

9-3دراسة العلاقة بين مؤشرات أداء المصارف الخاصة ومؤشرات التنمية الاقتصادية المؤثرة فيها:

يمثل الجدول (19) تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F الذي يستخدم للحكم على معنوية النموذج وهل هو مناسب لدراسة العلاقة والتأثير بين متغيراته. وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F حيث (sig = 0.00) أصغر من احتمال دلالة الفرضية الصفرية (0.05) أي نموذج الانحدار معنوي، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

وبما أن (Z₁: العامل المستخلص في أداء المصرفين الذي يمثل متغيرات الموجودات وحقوق المساهمين وودائع الزبائن وصافي التسهيلات الائتمانية والأرباح) وأن (F₁، F₂): تمثل العوامل المستخلصة من مؤشرات التنمية الاقتصادية أي عوامل سعر الصرف ومعدل الفائدة والبطالة.....الخ) وأن (sig = 0.00) أصغر من احتمال دلالة الفرضية الصفرية (0.05) أي نموذج الانحدار معنوي أي يوجد أثر معنوي لمؤشرات التنمية الاقتصادية على متغيرات الموجودات وحقوق المساهمين وودائع الزبائن وصافي التسهيلات الائتمانية والأرباح.

وبما أن (Z₂: هو العامل المستخلص في أداء المصرفين الذي يمثل متغير سعر السهم) وأن (sig = 0.01) أصغر من احتمال دلالة الفرضية الصفرية (0.05) أي يوجد أثر معنوي لمؤشرات التنمية الاقتصادية على سعر السهم.

الجدول رقم (19): نتائج معنوية نموذج الانحدار لتأثير مؤشرات التنمية الاقتصادية على أداء المصارف الخاصة.

المتغيرات	F	Sig
(Z ₁) & (F ₁), (F ₂)	22.670	0.00
(Z ₂) & (F ₁), (F ₂)	8.760	0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

10- النتائج:

- إن مؤشرات أداء المصارف الخاصة شهدت تقلبات وارتفاعات خلال السنوات المدروسة، لكن هذا الارتفاع لا يتناسب مع الارتفاع الذي حصل بمؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الأزمة.
- بتحليل مؤشرات أداء المصارف الخاصة ومؤشرات التنمية الاقتصادية المؤثرة فيها باستخدام التحليل العاملي والانحدار المتعدد تم التوصل إلى النتائج التالية :
- لا يؤثر متغيري التضخم والإنفاق الحكومي في مؤشرات التنمية الاقتصادية لذلك تم حذفهما.
- تم تخفيض متغيرات مؤشرات التنمية الاقتصادية إلى عاملين أساسيين.
- تم تخفيض متغيرات مؤشرات أداء المصارف الخاصة إلى عاملين أساسيين أيضاً.
- تؤثر مؤشرات التنمية الاقتصادية على متغيرات الموجودات وحقوق المساهمين وودائع الزبائن وصافي التسهيلات الائتمانية والأرباح.
- تؤثر مؤشرات التنمية الاقتصادية على سعر السهم.

- أي أن مؤشرات التنمية الاقتصادية تؤثر على جميع متغيرات أداء المصارف الخاصة وبالتالي نرفض فرضية البحث. أي يوجد أثر معنوي لمؤشرات التنمية الاقتصادية على أداء المصارف الخاصة المدروسة.

11- التوصيات:

- بما أن التضخم والإنفاق الحكومي لم يظهر تأثيراً معنوياً في مؤشرات التنمية الاقتصادية فقد تم حذفهما، لذلك يوصى بالتركيز على العوامل الأخرى التي أظهرت تأثيراً قوياً على أداء المصارف.
- بما أن مؤشرات التنمية الاقتصادية لها تأثير معنوي على المصارف الخاصة، لذلك يجب على هذه المصارف مراقبة وتقييم هذه المؤشرات بانتظام وإعداد تقارير دورية حول التغيرات والتقلبات الحاصلة فيها.
- بما أن جميع مؤشرات أداء المصارف الخاصة المدروسة تأثرت بمؤشرات التنمية الاقتصادية. ينصح المصارف بتكييف استراتيجياتها المالية والانتمانية وتسهيل القروض وتطوير الخدمات لجذب المزيد من الودائع والمستثمرين.
- القيام بدراسات أشمل لفروع مصارف أخرى وبطرق إحصائية مختلفة.

12- المراجع:

- 1- أبو فايد، أحمد (2016). التحليل العاملي مفهومه أهدافه شروطه أنواعه خطواته. جامعة الأزهر، فلسطين. 23. صفحة.
- 2- العقاد، نور محمد (2014). الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري. كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
- 3- أمين، ربيع (2008). التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss. جامعة المنوفية، القاهرة، مصر، 205 صفحة.
- 4- بركات، علي (2010). تحديات التمويل المصرفي في سورية في ضوء تطورات الاقتصاد العالمي. كلية الاقتصاد جامعة حلب، سورية.
- 5- خيزران، زينة (2022). أثر الأزمة السورية في أداء المصارف السورية الخاصة باستخدام نموذج CAMEL. مجلة جامعة البعث، 7(44): 57-86.
- 6- سلمان، ثائر (2012). التحليل العاملي مفهومه وطرائق تحليله محكات تحديد العوامل. جامعة بغداد، العراق، 24 صفحة.
- 7- سليمان، الحمد (2006). تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية. قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب، سورية.
- 8- سليمان، طلال (2016). أثر تقلبات أسعار الصرف في المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية للمدة (2011-2015). مجلة جامعة البعث، 3(60): 322-347.
- 9- فاضل، إيهاب (2019). دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق- بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2010-2017). مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، 14 (49): 77-91.
- 10- كاظم، عبد العباس (2014). دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى. مجلة القادسية جامعة الكوفة، العراق، 242-256.
- 11- مزيق، رامي (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين، 36(2): 325-345.

- 12- ناصر الدين، زينا (2015). واقع التنافسية في المصارف السورية (دراسة تحليلية). جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 20 صفحة.
- 13- نفادي، خولة(2018). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية. رسالة ماجستير، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- 14- المجموعات الإحصائية (2010 - 2020)، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق ، سورية .
- 15- المجموعات الإحصائية (2010 - 2020)، مصرف سورية المركزي.
- 16- التقارير السنوية (2010 - 2020)، بنك بيمو السعودي الفرنسي.
- 17- التقارير السنوية (2010 - 2020)، بنك سورية والمهجر .
- 18- SHALCHI, S.,(2015). An Analysis of the Performance of the Canadian Banks during the Global Financial Crisis. Master's thesis. Banking and Finance. Cyprus, Eastern Mediterranean University.
- 19- Obiora, Sandra,(2022). The effect of economic growth on banking system performance: An interregional and comparative study of Sub-Saharan Africa and developed economies, Economic Systems, Elsevier, vol. 46(1).